

الكثير من الامور وامكاناتها لم تستغل بشكل كامل حتى الآن ، الا ان الجمهور لن يمول تلك المصانع التي لا تستطيع الصمود ، وعلى عمالها ايجاد اماكن عمل لهم في اماكن اخرى ، الامر الذي سيولد بطالة جزئية في المراحل الاولى » (٣٢) . ويضيف نئمان انه بعدما يتحسن الوضع الاقتصادي ، فتنخفض الواردات وتزداد الصادرات ، فانه سيحدث ايضاً انخفاض كبير في ارقام البطالة . « ان وزارة المالية لن تدعم المصانع التي ليس لها قاعدة اقتصادية وتنتج للسوق المحلي ، الذي انخفض الطلب فيه . على اي حال تتوقع الهستدروت ان يصل عدد العاطلين عن العمل حتى نهاية السنة الحالية الى ١٠٠ الف (٣٤) ، مقابل ٥٠ الفاً في نهاية ١٩٧٩ حسب احصاءات هيئة تخطيط الطاقة البشرية في وزارة العمل (٣٥) . واكثر الفروع التي ستتضرر بالبطالة هي الاسكان والصحة والتعليم وغيرها من الفروع الاجتماعية التي تتمول بصورة مباشرة من ميزانية الدولة .

والسؤال الذي يطرح نفسه ، هل تساعد حقاً هذه السياسة الانكماشية - رغم نتائجها السلبية على الصعيد الاجتماعي في اسرائيل - في تحسين الوضع الاقتصادي ، ام ان هنالك عوامل اقوى منها ، ستؤدي الى تحييد نتائجها في المستقبل ؟ الحقيقة ان ثمة عوامل قوية كهذه ، منها سياسية ترتبط بالصراع الداخلي - وقد ذكرناها سابقاً - ومنها ايضاً اقتصادية بحثة اولها فاعلية رأس المال الاسود الذي يمكنه لعب دور سلبي طالما ان الظروف متوفرة له . كذلك هنالك مشاريع البناء في النقب التي تخطط لها وزارة الدفاع في السنين المقبلة ، وحسب اعتقاد بعض الاوساط الاقتصادية فان هذه المشاريع ستمنع انزلاق الاقتصاد نحو حالة من الانكماش العميق ، خصوصاً وان الحديث يجري حول مشاريع ضخمة ، يتطلب تنفيذها مليارات من الليرات ، ومن شأنها ، في حال البدء بتنفيذها ، ان تكون ذات تأثير سلبي على الاقتصاد الاسرائيلي حيث سينسف جميع خطط هوروفيتس المتعلقة بخفض النفقات العامة .

على اي حال يبدو ان حكومة ليكود لن تسمح بحدوث انكماش قوي في الاقتصاد الاسرائيلي من شأنه ان يؤدي الى بطالة جماهيرية واسعة ، وذلك لاعتبار اساسي وهو ان وضعاً كهذا سيكلفها فقدان السلطة في الانتخابات العامة القادمة التي يفترض اجراؤها في السنة المقبلة . فسكان الاحياء الفقيرة الذين دفعوا بليكود الى السلطة ، املاً في تحسين اوضاعهم المعيشية ، هم اول من سيتضرر من حالة الانكماش ، وبالتالي لن يكرروا تأييدهم له مرة اخرى .

ولقد اشارت جميع استقصاءات الرأي العام حتى الآن إلى احتمالات عودة المعراخ الى الحكم ، وهذا من شأنه حسم الصراع الداخلي ، وخلق منفذ أفضل الى الخزينة الاميركية ، لتلقي المزيد من المساعدات التي كانت ولا زالت اهون الطول لسد العجز في ميزان المدفوعات الاسرائيلي و لرفع مستوى معيشة الاسرائيليين ، الامر الذي تحقق بصورة افضل في عهد المعراخ . فحكومات المعراخ نجحت دائماً في ملائمة النشاط الاقتصادي داخل اسرائيل مع حدود المساعدات الخارجية ، خصوصاً الاميركية منها ، وقد حافظ العجز التجاري والتضخم المالي على مستوى معقول يتناسب ووضع اسرائيل السياسي والاقتصادي ، حيث تم ذلك بواسطة انظمة الاقتصاد المراقب الى حد بعيد ؛ بينما لم تنجح حكومة ليكود ، التي انتهجت سياسة الاقتصاد الحر ، في تحقيق هذا الامر . فرغم استمرار المساعدات الاميركية في وتيرتها السابقة ، الا ان التخطيط الاقتصادي بما يتناسب وهذه المساعدات كان معدوماً ، ومن هنا